وكانت عملية الاطلاق أثبتت القدرة الاسرائيلية على قذف الرؤوس المتفجرة، وربما النووية، حتى مسافات لا تقل عن ألف الى ألف وخمسمئة كيلومتر. انما جاء الدليل الاقوى على برنامج التسلح الاستراتيجي الاسرائيلي بالكشف عن اجراء اطلاق تجريبي للصاروخ الباليستيكي، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، بوقت مقارب لاطلاق القمر «افق ـ ١» حسب مصادر استخباراتية اميركية (**السفير**، ١٧/١١/١٩٨٨). والمعروف ان اسرائيل اختبرت هذا الصاروخ في أيار (مايو) ١٩٨٧ حين اطلقته الى مسافة ٨٥٠ كيلومتراً فوق البحر الابيض المتوسط الى جوار جزيرة كريت. وشهدت المنطقة عملية الاطلاق التجريبية الثانية في هذا العام، علماً بأن المصادر الغربية تعتقد بأن المدى الاقصى للصاروخ «اريحا ـ ٢» يبلغ ١٥٠٠ كيلومتر، وان اسرائيل تملك مئة نموذج منه (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩/١١/١٩٨٨).

هذا، ويثير انتشار الصواريخ الباليستيكية في الشرق الاوسط قلق القوتين العظميين. وقد تخوّف الاتحاد السوفياتي من امتلاك اسرائيل لصاروخ «أريحا ـ ٢» الذي يكفي مداه لوصول الاراضي السوفياتية الجنوبية، وأنذر باتخاذ خطوات دفاعية وسياسية مناسبة (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٨٨). أما على الجانب الاميركي، فقد أوضحت المصادر المطلعة ان الرئيس المنتخب جورج بوش سيسعى للتوصل الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول منع مبيعات الصواريخ الباليستيكية والاسلحة الكيميائية الى دول العالم الثالث (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٤/١١/١٩٨٨). وقد اتبع المسؤولون الاميركيون ذلك باقتراح المباحثات الثنائية مع كل من مصر واسرائيل، تمهيداً للتوصل الى اتفاق حول الاجراءات الذاتية لمنع حدوث الهجوم الصاروخي عن قصد، أو عن خطأ، ومنها التبليغ المتبادل عن اجراء التمارين والتجارب (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨٨).

الّا ان الولايات المتحدة تشارك مباشرة في القدرة الاسرائيلية على خوض حرب الاسلحة الاستراتيجية. فقد صرّح رئيس هيئة «مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية ـ ادارة مشروع حرب النجوم»، الجنرال جيمس ابرامسون، بأن بلاده تتفاوض مع اسرائيل لتطوير نموذج نظري لنظام صاروخي دفاعي عصري، يعمل بتوجيه نظام حديث لادارة القتال في ظروف الحرب الباليستيكية والنووية. ويأتي ذلك في اعقاب الاتفاق على تمويل مشروع الصاروخ «حيتس» الاسرائيلي المضاد للصواريخ بمبلغ ١٦٠ مليون دولار ضمن المعونة الاميركية. أما المشروع الجديد والمرتبط به، فهو لبناء منشأة خاصة باسرائيل، ربّما في منطقة النقب، حيث توجد المنشآت النووية، يتمّ فيها تطوير واختبار نظام لادارة القتال للقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات (**جينز ديفنيس ويكلي**، ٥/١١/١٩٨٨). ويشمل المشروع كذلك تطوير الاسلحة العصرية الجديدة، ومنها المدافع ذات الطاقة الحركية الكبيرة والاسلحة العاملة بأشعة الليزر، علاوة على صاروخ «حيتس». والمعروف ان تصريح الجنرال أبرامسون جاء خلال حضوره مؤتمر التعاون الصناعي الدفاعي الاميركي ـ الاسرائيلي الثالث، الذي عقد في تل ـ أبيب، في اواخر تشرين الاول (أكتوبر)، والذي حضره ثلاثون صناعياً عسكرياً اميركياً ومائتا اسرائيلي، بمن فيهم المسؤولون عن متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم بين البلدين. وجدير بالذكر ان ثلاث مجموعات مشتركة رفيعة المستوى تشرف على العلاقات السياسية ـ العسكرية والمعونة العسكرية والعون الاقتصادي (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩/١٢/١٩٨٨). على هامش كل ذلك، اتخذت الادارة الاميركية قراراً، في بدايات كانون الاول (ديسمبر)، برفع الحظر الذي فرضته ابّان حرب العام ١٩٨٢ على تصدير القنابل العنقودية الى اسرائيل (**السفير**، ٧/١٢/١٩٨٨).

تجارة الاسلحة الاسرائيلية

تمثّل أحد المواضيع قيد المناقشة بين الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، في تل ـ أبيب، في كيفية مواصلة الزيادة المستمرة لمبيعات المنتجات العسكرية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. وكانت سلسلة من المعاهدات والاتفاقات الفرعية نصّت، منذ صياغة معاهدة التعاون الاستراتيجي في العام ١٩٨١، على وعود اميركية بشراء منتجات الصناعة الاسرائيلية مقابل استيراد البضائع الاميركية. غير ان حجم التبادل الموعود لم يقترب، اطلاقاً، من المستوى المفترض، والبالغ ٣٠٠ مليون دولار، لوقت طويل. ثم طرأت زيادة ملموسة على الصادرات